



الذاكرة الرقمية
لأحداث محمد محمود نوفمبر 2011
بين طمس الماضي وتقييد المستقبل



مركز هردو
لدعم التعبير الرقمي
HRDO CENTER
To Support the Digital Expression

الذاكرة الرقمية

لأحداث محمد محمود نوفمبر ٢٠١١ بين طمس الماضي وتقييد المستقبل

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
القاهرة ٢٠١٧

الذاكرة الرقمية

لأحداث محمد محمود نوفمبر ٢٠١١
بين طمس الماضي وتقييد المستقبل



مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي
www.hrdoegypt.org
info@hrdoegypt.org



مركز هردو مع حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات
إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية،
الإصدار ٣.٠ غير الموطنة](#)

المحتويات

٥	مقدمة
٧	تعريفات
٩	الدستور والمواثيق الدولية
١٠	أحداث محمد محمود ٢٠١١
١١	بيانات وزارة الداخلية
١١	بيانات مجلس الوزراء
١٢	بيانات المجلس العسكري
١٤	بيان المشير طنطاوي ٢٢ نوفمبر ٢٠١١
١٦	رسائل المجلس العسكري عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك
١٩	التوصيات
٢٠	مصادر

مقدمة

حق المعرفة هو حق أساسي من حقوق الإنسان، فالمعرفة هي وسيلة الإنسان للتعلم والتفكير بوعي وتكوين آراء خاصة به فيما يدور، وهي الضمان لاستمرار الحكم الديمقراطي القائم على مسائلة المسؤولين، وقد نصت عليه العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية، في إطار الحفاظ على أمن الدول، كما ينص الدستور المصري على حق المواطنين في المعرفة، والتزام الحكومة المصرية بتوفير وتسهيل الوصول للمعلومات، وتجريم إخفاء المعلومات بشكل متعمد.

من خلال التقارير الخاصة بالذاكرة الرقمية نستعرض بعض نصوص المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحق المعرفة وحق المواطنين في سهولة الوصول للمعلومات، وبعض تلك المعاهدات التي وقعت الدولة المصرية عليها وأصبحت ملزمة بها، كما أن بعض مواد الدستور أكدت على ذلك لكننا نجد تعارض مع المادة ٦٨ من الدستور المصري الخاصة بإتاحة المعلومات، وما يحدث في الواقع من خلال فرض الرقابة الإلكترونية، وإلغاء وحذف العديد من المعلومات الخاصة بفترات وأحداث معينة، أو لمعارضة تلك المعلومات مع المعلومات التي تريد الحكومة إيصالها للشعب، ولذلك تمارس الحكومة عدة محاولات منها مشروع تقدمت به وزارة الداخلية عرف "بالقبضة الإلكترونية"، وصرحت وزارة الداخلية بأن المشروع الهدف منه هو التصدي لأخطار يتعرض لها المجتمع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، لذا يهدف المشروع لمتابعة ورصد مواقع التواصل الاجتماعي.

يستعرض التقرير الذاكرة الرقمية الجمعية وهي ذاكرة الشعب المحفوظة من خلال التكنولوجيا الرقمية، أحداث محمد محمود في نوفمبر ٢٠١١، من خلال البيانات التي خرجت آنذاك من جهات رسمية تابعة للدولة.

يخرج التقرير بتوصيات عن أهمية إيجاد وسيلة أو بروتوكول لحفظ تلك البيانات والمعلومات الرقمية من الضياع كجزء من أرشيف الذاكرة الرقمية، خاصة وأن للشعب المصري بجميع طوائفه الحق في الوصول لها ومعرفتها و هو التزام على الدولة وفقاً للمادة ٦٨ من الدستور التي جاء في نصها: "وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة".

لذا يسعى مركز "هردو" نحو رصد و تجميع لأهم البيانات المتوفرة حتى الآن، وذلك إيماناً منا بحق المواطنين والأفراد في حفظ تلك الذاكرة الرقمية المهمة من الضياع.

تعريفات

حق إتاحة المعلومات:

هو حق المواطنين/المواطنات في الحصول على المعلومات والعمل على إنتاجها ونشرها وتبادلها بحرية تامة، على أن تكون تلك المعلومات لا تنطوي على أفعال مخلة بأمان المجتمع أو خارج إطار القانون، وهناك معايير دولية لحرية تداول المعلومات، وعلى الدولة أن تلتزم بحماية حق المواطنين/المواطنات بالحصول على المعلومات خاصة تلك الخاصة بمؤسسات الدولة من بيانات وإحصائيات، و بأن تقوم بنشر كل ما لديها من معلومات بشكل دوري دونما طلب من المواطنين وتسهل عملية الوصول إليها بتكاليف بسيطة يتحملها المواطنين/المواطنات، هناك استثناءات بالطبع الخاصة بالأمن العام مثل الأسرار العسكرية والتي تخضع لنظام خاص بها وفقا لتعريفات منضبطة غير مطاطة.

تمثل حرية التعبير والمعلومات ركائز بناء المجتمع الديمقراطي السليم و تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يتيح حرية تداول الأفكار اللازمة للإبداع وتعزيز المساءلة والشفافية⁽¹⁾.

ينص الدستور المصري على التزام الدولة المصرية بتوفير المعلومات وإتاحتها بشفافية، ويعتبر إخفاء المعلومات بشكل متعمد جريمة يعاقب عليها القانون.

الحق في المعرفة:

هو حق المواطنين/المواطنات في الوصول للمعلومات وتلقيها ونشرها وتبادلها، حيث أن المعلومات هي "أوكسجين الديمقراطية"، وهي ضرورية لتحقيق الانفتاح والمساءلة، كما تساعد على تمكين الأشخاص من تكوين آراء واعية والمشاركة في عملية صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، وهذا يضمن مراقبة الحكومات ويجعلها أكثر انفتاحًا وشفافية، وتمكن الأشخاص من الوصول إلى معلوماتهم الشخصية الخاصة وهو ما يشكل جزء هام من الكرامة الإنسانية⁽²⁾، كما ترى منظمة المادة 19 أن اعتماد القوانين الخاصة بحق الوصول للمعلومات غير كافية، وترى أن الدول بحاجة إلى أن يتم استثمار في مجال تعريف الناس بشأن كيفية اكتساب المعلومات التي تساعد على تحسين حياتهم ومساءلة الحكومات.

الرقابة الإلكترونية:

هي التحكم في نشر ووصول المعلومات على شبكة الإنترنت، وهو ما تقوم به بعض الحكومات والدول وذلك لعدة أسباب منها أسباب اجتماعية مثل مواقع الجنس أو القمار التي تجدها الدولة ضارة على السلام المجتمعي لها، أو لأسباب سياسية مثلما يحدث في الدول التي يحكمها أنظمة دكتاتورية لا تهتم بحقوق الإنسان وحرياته، أو لأسباب أمنية مثل مواقع تحتوي على معلومات تساعد على الإخلال بأمن وأمان الدولة مثل مواقع التي تساعد على تكوين شبكات إرهابية.

كانت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الداخلية قد عرضت مشروع جديد اشتهر بالـ "القبضة الإلكترونية"، وهو عبارة عن مشروع "رصد المخاطر الأمنية لشبكات التواصل الاجتماعي وقياس الرأي العام"، ونفت وزارة الداخلية أنه له علاقة بتكميم الأفواه أو تقييد الحريات بل هو تطوير للمنظومة الأمنية^(٣).

الذاكرة الجمعية الرقمية

الذاكرة الجمعية هي مجموعة من الذكريات والمعلومات يشترك فيها مجموعة من الناس المنتمية لمجموعة اجتماعية كبيرة أو صغيرة، وهي تكون مشتركة ويمكن مشاركتها وتميرها، وأما الذاكرة الجمعية الرقمية فهي لا تعتمد على ذكريات فقط بل هي توثق لتلك الذكريات والمعلومات، وتتكون من صور وفيديوهات، أو كلام مكتوب، ما يساعد على حفظ الذاكرة الجمعية، لكنها معرضة للضياع لأسباب عديدة منها تدخل الحكومات في منع المعلومات من الوصول للناس، أو تعرضها للإهمال والتلف والنسيان، لكنها تظل لديها القدرة الفعالة على الحفاظ على الذاكرة الجمعية.

أمن الفضاء المعلوماتي

يعتبر الفضاء الإلكتروني هو أهم صفة من صفات العصر الحالي المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بفضل التطور الحاصل بالتكنولوجيا الحديثة أصبح مورداً مهماً للعديد من الدول والأنظمة في بناء منظومتها المعلوماتية بما تضمنه من التدفق الحر لمعلومات الاتصالات الإلكترونية، وأمن المعلومات هو أن يستطيع الفرد حفظ معلوماته وإبقائها تحت سيطرته ومنع أي شخص من الوصول لها، خاصة في مجالات الإنترنت وبطاقات الائتمان وغيرها، في ظل ازدياد دور الفضاء المعلوماتي وأهميته في الحياة اليومية، نحتاج لقوانين وتشريعات خاصة حيث أنه يضمن تحقيق مستقبل آمن للأفراد. وقد تطرق الدستور المصري لهذا المفهوم في المادة ٣١ حيث نصت: "أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون".

معاهدات ومواثيق دولية

منذ البداية اعتبرت المواثيق الدولية أن حق الأفراد في المعرفة وإتاحة المعلومات، هي حقوق أساسية وقد تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨، وهو غير ملزم لأي دولة ولكن لكونه صدر من هيئة دولية كالأمم المتحدة اكتسب ثقل سياسي وأصبح الالتزام به مقياس لتحضر الدول ورقي أنظمتها الحاكمة، وبعده جاءت العهود الدولية والتي نصت بعض نصوصها على التأكيد على تلك الحقوق مثل العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية الصادر في ١٩٦٦.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة ١٩

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية

المادة ١٩

- ١- لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.
- ٢- لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها، ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحقوق، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها.
- ٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
 - أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
 - ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

الدستور المصري

تضمن الدستور المصري بعض المواد التي أكدت على حقوق الأفراد في المعرفة والتزام الدولة بإتاحة المعلومات، وأن محاولة حجب المعلومات بتعمد يعاقب عليها القانون، كما تلتزم الدولة باتخاذ التدابير للحفاظ على الأمن الفضاء المعلوماتي:

مادة (٣١)

أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون.

مادة (٦٨)

المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها و رقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون.

أحداث محمد محمود ٢٠١١

نسبت تلك الأحداث للشارع الذي وقعت به بين ١٩-٢٥ نوفمبر ٢٠١١، وشارع محمد محمود هو أحد شوارع وسط مدينة القاهرة، وأحد الشوارع المتفرعة من ميدان التحرير الذي شهد المظاهرات والاحتجاجات التي قام بها الملايين من الناس وانتهت بتنحي رئيس الجمهورية وتولى المجلس العسكري إدارة البلاد، وخلال عهده تجددت المظاهرات والاحتجاجات وكان بعضها اتسم بالدموية الشديدة، أحد تلك الأحداث الدموية وأكثرها كانت أحداث محمد محمود والتي بدأت بعد أن قام بعض مصابين الثورة وأسر الشهداء وبعض الحركات الثورية الاعتصام في ميدان التحرير للمطالبة بحق القصاص وحق المصابين في العلاج، كذلك بتنفيذ المجلس العسكري لوعوده وتسليم السلطة للمدنيين، وقامت قوات الأمن في صباح يوم ١٩ نوفمبر بفض الاعتصام بالقوة وباستخدام الأسلحة، ما جعل الوضع يتفاقم و يشتعل و دفع لنزول أعداد كبيرة من المتظاهرين، ما جعل قوات الأمن تستخدم أسلوب أعنف في الرد وزيادة في استخدام القنابل المسيلة للدموع، والمتظاهرين يردوا بالحجارة، استخدمت قوات الأمن إطلاق الخرطوش والرصاص الحي، وكانت قوات الأمن قد تعمدت التصويب على الوجه مباشرة في إصرار لإحداث عاهات مستديمة وهو ما تم بالفعل وكانت نسبة كبيرة من الإصابات في أعين المتظاهرين، استمرت أحداث العنف لعدة أيام وسقط خلالها العديد من الشهداء لم يتم حتى الآن معرفة الأعداد الحقيقية فبين البيانات الرسمية وبين شهادات المتظاهرين هناك فجوة رقمية كبيرة، كذلك اختلفت الرؤية بين الجبهتين فبينما صورت الحكومة وأجهزتها الأمنية أن المتظاهرين مجرد بلطجية مأجورة، كانت لدى المتظاهرين الدلائل التي تبين استخدام الأجهزة الأمنية لأسلحة نارية ومطاطية في مقابل حجارة لا يملك سواها المتظاهرين ووهو ما نفته الأجهزة الأمنية بشدة رغم وجود الدلائل المتمثلة في سقوط أعداد كبيرة

من الشهداء وعدد المصابين، وخلال تلك الفترة خرجت الجهات الحكومية ببعض البيانات التي توضح موقفها من تلك الأحداث ورؤيتها له، سواء بيانات مذاعة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كذلك تم إقالة وزارة عصام شرف وتكليف وزارة العدل بعمل لجنة تقصي الحقائق لكشف ملابسات الأحداث والتي لم تخرج بنتيجة واضحة حتى الآن، على أي حال تعد محمد محمود من أهم الأحداث التي وقعت بعد ٢٥ يناير وتظل أثارها وذكرياتهما في ذاكرة العديد ممن عاصروها.

بيان الداخلية في أحداث محمد محمود نوفمبر ٢٠١١

“بالنسبة للأحداث التي شهدها ميدان التحرير اليوم الموافق ١٩ الجاري فإن قوات الشرطة لم تستخدم أية أسلحة نارية أو خرطوش أو مطاطية، وتعاملت القوات مع مثيري الشغب بالأساليب والوسائل المتدرجة التي كفلها القانون والتي كان حدها الأقصى استخدام الغازات المسيلة للدموع لتفريق مثيري الشغب عقب قيامهم بالتعدي على القوات والممتلكات العامة والخاصة وترويع الأمنين.

وبالرغم مما يكفله القانون لقوات الشرطة من اتخاذ كافة الإجراءات الرادعة ضد أعمال الشغب والعنف والتعدي على القوات إلا أنها كانت وما زالت على التزامها بعدم اللجوء إلى استخدام أي قدر من العنف أو القوة المفرطة حرصاً على سلامة أبناء الوطن^(٤).

بيان مجلس الوزراء

في صباح يوم ٢٠ نوفمبر عقد مجلس الوزراء اجتماع طارئاً لبحث تداعيات أحداث اليوم السابق، خلاله نفت وزارة الداخلية نفت فيه استخدام الرصاص بكل أنواعه مع المتظاهرين، وقدمت وزارة الصحة تقرير عن الإصابات التي وقعت بسبب هذه الأحداث

وأكد الاجتماع على ما يلي:

“أن الحكومة ملتزمة بإجراء الانتخابات في موعدها، وتؤكد أن التوتر المفتعل حالياً يستهدف تأجيلها أو إلغائها، لمنع إعادة بناء مؤسسات الدولة وإسقاطها.

الحكومة تدعم وزارة الداخلية دعماً كاملاً في إجراء الانتخابات وتساندها في مواجهة أعمال العنف، وتوجه الشكر لها على تحلى الأفراد والظباط، بأقصى درجات ضبط النفس للتعامل خلال الأحداث.

تؤكد الحكومة تأكيداً كاملاً على حق المواطنين في التظاهر السلمي في التعبير عن الرأي، إلا أنها ترفض بشدة محاولات استغلال هذه التظاهرات لمحاولة زعزعة الأمن والاستقرار، وإثارة الفرقة بين أطراف المجتمع، وذلك في وقت تحتاج فيه مصر إلى الوحدة والاستقرار.

استمرار الاتصال والتنسيق بين الحكومة ومختلف القوى الوطنية المختلفة بلا استثناء، وذلك للوصول إلى توافقاً وطنياً عام على القضايا السياسية المختلفة، وذلك لوضع معايير اختيار الجمعية التأسيسية التي ستقوم بوضع الدستور المصري، ومناقشة قضية مدنية الدولة.

إن الحكومة تتحمل المسؤولية في هذه المرحلة الدقيقة والتاريخية مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤون الدولة المصرية، وتحت ضغوط لم تتحملها أي حكومة سابقة.

وأمام هذه الظروف تدعو الحكومة مختلف القوى السياسية والوطنية لمد يد العون إلى أقصى درجة للوصول بالوطن إلى بر الأمان وتحقيق أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وتثق الحكومة في وعي وفطنة الشعب المصري و تدعوه للمشاركة بإيجابية في الانتخابات القادمة من اجل مستقبل أفضل لهذا البلد^(٥).

بيان المجلس العسكري

٢٠ نوفمبر ٢٠١١

“شهدت مصر خلال الساعات الأخيرة أحداثاً وتطورات بالغة الدقة تنذر بتداعيات سلبية على الاستقرار والأمن وهو ما يدعو للتأكيد على ما يلي:

أولاً: يعرب المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن أسفه الشديد بما آلت إليه الأحداث.

ثانياً: يدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة كافة القوى والتيارات السياسية وائتلافات الشباب، للعمل بكل قوى والتكاتف من أجل احتواء الأحداث التي قد تؤثر سلباً على الأمن والاستقرار، ودعاهم إلى تحكّمهم فيه، وذلك من خلال المسؤولية الوطنية وروح ثورة الخامس والعشرين من يناير.

ثالثاً: تكليف مجلس الوزراء باتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجلة للوقوف على أسباب هذه التداعيات والعمل على إنهاءها ومنع تكرار ذلك مستقبلاً من خلال حوار إيجابي مع كافة القوى والتيارات السياسية وائتلافات الشباب على أن ينتهي ذلك في أسرع وقت ممكن.

رابعاً: الحرص الشديد على تنفيذ خارطة الطريق التي سبق و تعهد بها المجلس الأعلى أمام الشعب، وتسليم مقاليد الدولة إلى سلطة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية ونزيهة، وتعد الانتخابات البرلمانية المخطط إجراؤها الأسبوع القادم هي أول مراحل هذه العملية ونطالب جميع المواطنين الشرفاء بالتعاون لتحقيق هذه الأهداف.

خامساً: يؤكد المجلس العلى للقوات المسلحة على ثوابته التي لا تتغير والتي أعرب عنها منذ توليه المسؤولية وأنه لا يسعى لإطالة الفترة الانتقالية وأنه لن يسمح لأي جهة بعرقلة عملية التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة^(٦).

٢١ نوفمبر

“يتابع المجلس الأعلى للقوات المسلحة ببالغ الاهتمام والأسى الأحداث المتصاعدة والتطورات التي تجرى على أرض الوطن، ويؤكد على ما يلي:

أولاً: يعرب المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن بالغ أسفه عن سقوط ضحايا ومصابين في هذه الأحداث المؤلمة، ويقدم خالص التعازي لأسر الضحايا وتمنياته بالشفاء العاجل للمصابين.

ثانياً: كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة وزارة العدل بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول أسباب وملايسات الحوادث والتي أدت إلى وقوع ضحايا بين المتظاهرين، وتقديم النتائج في أسرع وقتاً ممكن، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يثبت تورطه في الأحداث.

ثالثاً: يدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة كافة القوى السياسية والوطنية لحوار عاجل لمعرفة أسباب تفاقم الأزمة الحالية ووضع تصورات للخروج منها في أسرع وقت ممكن حرصاً على سلامة الوطن واستقراره.

رابعاً: يهيب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكافة القوى السياسية والوطنية وجميع المواطنين الالتزام بالهدوء وخلق مناخ من الاستقرار، حتى يمكن مواصلة العملية السياسية التي تتم من أجل الانتقال إلى نظام ديمقراطي لوضع مصر في المكان اللائق بها بين الأمم^(٧)

بيان المشير طنطاوي ٢٢ نوفمبر ٢٠١١

“شعب مصر العظيم نتابع جميعًا داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة تطورات الأحداث في مصر خلال الأيام الماضية، نشعر جميعاً بالأسف الشديد لوقوع ضحايا ومصابين من أبناء الوطن في هذه الأحداث، التي تعود بنا إلى الخلف، ونقدم خالص العزاء إلى أهالي الضحايا، ففي ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة ثار الشعب طالباً الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية واتخذت القوات المسلحة والتي هي جزء لا يتجزأ من هذا الشعب موقفاً وطنياً يسجل لها وانجازات لجموع الشعب تجسيدا لوحده مع قواته المسلحة ونموذجا فريدا يحتذى به من نماذج الثورات في العالم، وتحمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة البلاد في هذه المرحلة الانتقالية التي تلت إسقاط النظام السابق وبدأت سلسلة من الإجراءات الإصلاحية في طريق إقامة حياة ديمقراطية وتعاهدنا مرارا أن القوات المسلحة لن تكون بديلاً عن الشرعية التي ارتضاها الشعب فلم نطمح لاعتلاء كرسي الحكم ولم نسعى لذلك لكننا كنا نعلم مسبقاً أن العمل السياسي يقتضي الاختلاف في وجهات النظر وربما يتجاوز هذا الاختلاف حد المزايدة وهو ما حدث بالفعل وتعرضت القوات المسلحة للتجريح في حالات كثيرة تحملناها على خلاف طبيعة العمل العسكري لإدراكنا لطبيعة المرحلة الانتقالية، كنا وما زالنا على قرارنا الأول منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، فلم نطلق رصاصة على صدر مواطن مصري، فالعسكرية المصرية العريقة لديها عقيدة راسخة بأنها جزء أصيل من شعب مصر مهمتها الدفاع عن الوطن، و لا يمكن أن نسمح أبداً بالوقوف أمام الشعب، وكنا لا نتهاون في اتخاذ أي إجراءات قانونية تجاه أية تجاوزات فردية في هذا الشأن.

كان هدفنا الأول منذ بدء المرحلة الانتقالية هو إعادة الأمن للشارع المصري، وتذكرون جميعاً كيف كانت الحالة الأمنية خلال تلك الفترة وقدمنا كل دعم ممكن لوزارة الداخلية بهدف رفع كفاءتها وزيادة قدرتها على حفظ الأمن في إطار القانون، وربما لم يكن البعض يرضى عن أدائها لكن المؤكد أن كفاءتها في تطور مستمر رغم محاولات إضعاف همتها وكسر إدارتها.

لم تكن إدارة البلاد في ظل المرحلة الانتقالية بالسهولة التي يتصورها البعض والتي يتحدث عنها كثيرون في وسائل الإعلام المختلفة فالكلام سهل أما العمل على أرض الواقع فهو مختلف فالالاقتصاد المصري يتراجع بشكل ملحوظ وكلما اقتربت الأمور من الاستقرار وقع حدث يجربنا مرة أخرى للخلف لكننا في القوات المسلحة مدرسة الوطنية تعودنا على مواجهة الصعاب ونتدرب على الصبر حتى نحقق الهدف بالتخطيط المحكم والإصرار على النجاح.

حاول البعض جرنا لمواجهة، وتحملنا المصاعب والتجريح والتشويه، ولكننا لم نستجب لتلك المحاولات، وكنا دائماً و لازلنا نلتزم ضبط النفس لأقصى درجة، وتحملت معنا الحكومة هذه المصاعب فالاعتصامات والاحتجاجات الفتوية وغير الفتوية لا تتوقف، والإنتاج يتعطل وبالتالي تقل الموارد، رغم ذلك فنحن كمجلسا عسكريا للقوات المسلحة وحكومة كنا دائماً مطالبين بالمزيد وهي معادلة غير متزنة على الإطلاق ونتيجة لاستمرار التوتر هربت استثمارات كثيرة كانت مصر ولا زالت في أمس الحاجة إليها، لم نفرد باتخاذ قرار سياسي، وكنا دائماً نستطلع آراء القوي السياسية والوطنية وائتلافات شباب الثورة المختلفة، ونسعى لاتخاذ القرار الأقرب إلى التوافق ومنذ اليوم الأول بدأ التخطيط لعملية سياسية تنتهي بتسليم مقاليد الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة بإرادة ديمقراطية حرة، فتم الاستفتاء على تعديل بعض المواد الدستورية، وإصدار إعلان دستوري وتم سن عدة قوانين للإصلاح السياسي والتزامناً بالمسار الذي توافقت عليه أغلبية القوي السياسية، وتقرر أن تبدأ عملية بناء مؤسسة برلمانية في انتخابات حرة نزيهة لكننا كلما اقتربنا من موعد إجراء الانتخابات يزداد التوتر والخلاف بشكل غير مبرر على الإطلاق، إن المجلس العلي للقوات المسلحة لا يهتم سوى مصلحة الوطن ولا يهتم من يفوز بالانتخابات أو من سيتولى الرئاسة فالأمر كله مرهون بإرادة الشعب ولا رجعة لهذا التوجه الديمقراطي الذي ارتضاه شعب مصر وناضل من اجله في ثورة ٢٥ يناير وأمام ادعاءات البعض أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتباطيء في تسليم السلطة تم الإعلان في جدول زمني محدد لذلك على المسار الذي حدده الشعب في استفتاء ٩ امارس، أعلننا مرارا وتكرار إننا نقف على مسافة واحدة من الجميع لا نحايز لطرف على حساب أطراف أخرى فنحن القوات المسلحة التي تحمي الشعب دون تصنيف أو انتقاء ورغم ذلك يتهمنا البعض بالانحياز وأعلننا مرارا وتكرار إننا أوقفنا إحالة المدنيين للمحاكمات العسكرية إلا في حالات التي ينطبق عليها قانون القضاء العسكري.

شعب مصر العظيم إن ولائنا الوحيد في القوات المسلحة لشعب مصر و أرض مصر وان الانتقادات الموجهة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إنما تستهدف إضعاف هممنا وعزائمنا وتحاول النيل من رصيد الثقة الكبير بين الشعب وقواته المسلحة عبر تاريخ طويل بل وتستهدف إسقاط الدولة المصرية وهو ما ظهر بوضوح من قبل بعض القوي التي تعمل في الخفاء لإثارة الفتنة وأحداث الواقعة أما بين الشعب والقوات المسلحة أو بين فصيل وآخر من المصريين، شعب مصر العظيم أن ما نشهده الآن في الشارع المصري وبعض وسائل الإعلام من اتهامات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحاولات التشويه والتخوين هو أمر مرفوض جملة وتفصيلا، فنحن نتحمل مسؤولية وطنية في ظروف استثنائية لا نطمح في الحكم ولا نبغي إلا وجه الله والوطن، أن القوات المسلحة ترفض رفضاً تاماً هذه المحاولات التي تستهدف النيل منها والتشكيك في سمعتها بالباطل وهو أمر

لو استمر سيؤثر سلباً على القوات المسلحة الباسلة التي أدت أدوار وطنية يحفظها لها التاريخ.

لقد قررت ما يلي قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف وتكليفها بالاستمرار في العمل لحين تشكيل حكومة جديدة لها الصلاحيات التي تمكنها من استكمال الفترة الانتقالية بالتعاون مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والالتزام بإجراء الانتخابات البرلمانية في توقيتاتها المحددة والانتها من انتخاب رئيس الجمهورية قبل نهاية شهر يونيو ٢٠١٢.

إن القوات المسلحة ممثلة في مجلسها الأعلى لا تطمح في الحكم وتضع المصلحة العليا فوق الاعتبار وأنها على استعداد تام لتسليم المسؤولية فوراً والعودة إلى مهمتها الأصلية في حماية الوطن إذا أراد الشعب ذلك من خلال استفتاء شعبي إذا اقتضت الضرورة ذلك حفظ الله مصر وشعبها من كل سوء^(٨)

رسائل المجلس العسكري عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"

كان المجلس العسكري قد استخدم مواقع التواصل الاجتماعي في التواصل مع شباب الثورة عن طريق رسائل ييها عبر صفحته، وخلال تلك الفترة نشر المجلس عدة رسائل لم نجد تلك الرسائل لكن وجدنا نسخ منها على أحد المواقع الصحفية، ما عدا رسالة رقم "٨٤" التي تحتوى اعتذار المجلس عن الأحداث المؤسفة.

الرسائل:

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال تلك الأحداث ٧ رسائل عبر صفحته الرسمية على "الفيسبوك" وكانت الرسالة رقم "٨١" أول تعليق من المجلس العسكري على الأحداث يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ٢٠١١ والتي أكد من خلالها على استمرار التواصل مع الشعب المصري وشباب الثورة، وأبدى أسفه على ما آلت إليه تلك الأحداث .

ودعا المجلس كافة القوى والتيارات السياسية وائتلافات شباب الثورة للتكاتف والعمل بكل قوة من أجل احتواء تلك الأحداث التي قد تؤثر سلباً على الأمن والاستقرار يحكمهم في ذلك المسؤولية الوطنية وروح ٢٥ يناير.

الثانية حول الأحداث تحمل الرقم "٨٢" في الثلاثاء ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، والتي نصت على "إعمالاً للسلطات المخولة قانوناً لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقد قرر السيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة إحالة وقائع أحداث ماسبيرو

والجاري التحقيق فيها أمام النيابة العسكرية إلى النيابة العامة المختصة لاتخاذ ما يلزم بشأنها وكذا الأحداث التي وقعت أخيراً في ميدان التحرير يومي (١٩-٢٠) نوفمبر".

صدرت الرسالة الثالثة رقم ٨٣ من "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" الأربعاء ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، والتي جاء محتواها نافياً ما تتردد بشأن استخدام القوات المسلحة لقنابل الغازات ضد المتظاهرين في القاهرة والإسكندرية، أو أية مناطق أخرى، وقد أشارت الرسالة المنشورة على صفحة "العسكري الرسمية" أن القوات المسلحة على ثوابتها، بأنها لم ولن تستخدم السلاح أياً كان نوعه ضد أبناء الوطن، وناشدت الرسالة الشباب توخي الحيطة والحذر من الإشاعات التي يتم ترديدها، وقوبلت الرسالة باستهجان من قبل المتظاهرين في الميدان والمعلقين على الرسالة عبر الصفحة.

٢٤ نوفمبر رسالة "الاعتذار الشديد"

حملت الرسالة "٨٤" في الرابع والعشرين من نوفمبر اعتذار "الأعلى للقوات المسلحة" للشعب المصري عن أحداث محمد محمود وعواقبها، وجاء نصها "يتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالأسف والاعتذار الشديد لسقوط الشهداء من أبناء مصر المخلصين خلال أحداث ميدان التحرير الأخيرة، كما يتقدم المجلس بالتعازي إلى أسر الشهداء في كافة أنحاء مصر، ويؤكد المجلس التزامه بالتحقيق السريع والحاسم لمحاكمة كل من تسبب في هذه الأحداث، وتقديم الرعاية المتكاملة لأسر شهداء الأحداث الأخيرة فوراً من صندوق رعاية أسر الشهداء والمصابين".

الرسالة "٨٥ فيسبوك": "طرف ثالث"

جاءت الرسالة الثانية في نفس اليوم، والخامسة منذ بدء الأحداث حاملة الرقم "٨٥" "تطلب من الجميع التكاتف لمنع انعطاف الدولة ودخولها في حالة من الفوضى الشاملة بسبب من يندس بين المتظاهرين وقوات الأمن، مشيرة إلى أن المواجهة بين المتظاهرين وقوات الأمن تهدد باحتمالات تعرض وزارة الداخلية لمخاطر شديدة تؤثر على حالة الأمن والاستقرار لفترة قادمة.

وطالب العسكري من سماهم "المواطنين الشرفاء" بالمعونة في الفصل بين أبناء الشعب المصري الواحد من المتظاهرين وقوات الأمن من وزارة الداخلية، ومشاركة قوات الجيش، في تنفيذ مهام التأمين للمواطنين، والمنشآت الحيوية، واليقظة الشديدة ومتابعة كل الموجودين بأماكن التظاهر والقبض الفوري على من يشتبه به دون إيذاه وتسليمه لجهة الاختصاص.

وأكدت في نهاية رسالتها على التواصل مع الشعب وإعلامه بتطورات الموقف أولاً بأول، ومناشدته نبذ الإشاعات والمعلومات المغلوطة والإصرار على الحصول على المعلومات الصحيحة التي سنسعى إلى إمدادكم بها خلال هذه الفترة"^(٩).

التوصيات

- أرشفة البيانات الرسمية المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الرقمية في دار الوثائق المصرية
- توفير مكتبة رقمية للباحثين والموثقين لكافة الأحداث السياسية والتاريخية الهامة
- تفعيل المادة ٦٨ و٣١ من الدستور خصوصا ما يتعلق برقمنة المعلومات والوثائق إضافة إلى امن الفضاء المعلوماتي
- رفع الحظر عن أرشيف الصحف الإلكترونية و الحجب عن المواقع ذات محتوى توثيقي للأحداث
- تجميع النسخ المحفوظة بصورة شخصية لدى الأشخاص من البيانات والرسائل وكل ما يخص تلك الفترات لتجميع في هيئة أرشيف شعبي حفاظ على ذاكرة رقمية تواجه الضياع والنسيان.

المصادر

١. موضوع على موقع اليونسكو، بعنوان "حرية التعبير: حق أساسي من حقوق الإنسان تقوم عليه جميع الحريات المدنية، رابط الموضوع goo.gl/VwkEoT
٢. تعريفات، على موقع المادة ١٩، رابط الموقع goo.gl/zANbR3
٣. خبر صحفي، على موقع الوطن، بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٥، بعنوان "قصة مراقبة مواقع التواصل .. من القبضة الأمنية إلى "تداول المعلومات"، رابط الموضوع goo.gl/B7vPgN
٤. بيان على الصفحة الرسمية للداخلية المصرية، بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٤، لينك البيان goo.gl/3JpRmA
٥. فيديو على موقع اليوتيوب، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤، رابط الفيديو goo.gl/iPBwTy
٦. فيديو على موقع اليوتيوب، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤، رابط الفيديو goo.gl/p2b8Ku
٧. فيديو على موقع اليوتيوب، بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٤، رابط الفيديو goo.gl/e4pWRW
٨. فيديو على موقع اليوتيوب، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤، رابط الفيديو goo.gl/CgxbmY
٩. تقرير صحفي، رابط الموضوع goo.gl/MEAgL8

الذاكرة الرقمية

لأحداث محمد محمود نوفمبر 2011
بين طمس الماضي وتقييد المستقبل

التعبير الرقمي الحر

يقوم برنامج التعبير الرقمي الحر علي دمج تكنولوجيا المعلومات بقضايا مجتمعية حيث يصبح البرنامج هو رؤية جديدة لبناء جسر التواصل بين المنظمات والهيئات العاملة بقضايا مجتمعية وبين المواطنين، ويشكل مساحة حرة واسعة للتعبير والمشاركة بسبل أيسر وأكثر إتاحة وقادرة على الوصول لفضاء واسع من الجمهور.

يعتمد برنامج التعبير الرقمي الحر على دعم مجالات وقضايا حقوقية وتحويلها لحراك رقمي قائم على مبادئ إتاحة وتداول المعلومات والحق في المعرفة كحقوق أساسية في حياة الإنسان

كما يهدف البرنامج إلى خلق مجتمع رقمي متكامل يتمتع جميع أفراداه بفرص متساوية في معرفة وتداول المعلومات وخلق أكبر عدد ممكن من الفرص لتعزيز جاهزية المواطن تكنولوجيا ومعلوماتيا وصولا في النهاية إلى العناية الكبرى المتمثلة في رآب الفجوة الرقمية بين أفراد المجتمع وكذلك تحقيق المواطنة الرقمية العادلة.

